مقارنة بين المقترحات السوفييتية والمقترحات الأميركية للحد من الأسلحة النووية

كشف المسؤولون السوفييت في مؤتمر صحفي عقد في موسكو الطبيعة العدوانية والابتزازية للمقترحات الاميركية للحد من الاسلحة الاستراتيجية في مفاوضات جنيف . ومن الجدير بالذكر بأن هذه "المقترحات" بالاضافة الى بدء الولايات المتحدة بنشر صواريخها النووية في اوروبا الغربية ادت لوقف المباحثات .

واوضح المسؤولون السوفيت من خلال الرسم البياني الذي عرضوه امام الصحفيين مدى احابية المقترحات السوفيتية في هذا المجال .

تظهر في وسط الرسم البياني الموازين العسكرية القائمة بالارقام في بدائه نشر الصواريخ النووية الاميركية الجديدة في بعض دول حلف الناتو ووفق هذا البيان يملك الاتحاد السوفيتي في اوروبا ٩٣٨ قاعدة اطلاق متوسطة المدى منها ٤٦٥ قاذفة قنابل و ٤٧٣ صاروخا بينما تملك الولايات المتحدة وحلف ناتو ٨٥٧ قاعدة اطلاق منها ١٦٢ صاروخا في بريطانيا وفرنسا و ٦٩٥ قاذفة قنابل . ويتضح من هذه الارقام ان الاتحاد السوفييتي يتفوق في عدد الصواريخ بينما تتفوق دول الناتو في عدد قاذفات القنابل وهذا يعكس التوازن العام في موازين القوى الحالية . (٣٠٥٦ مقابل ٢١٥٣) ولكن حسب المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة واطلق عليها "خيار الصفر" يتوجب على الاتحاد السوفيتي ان يدمر مجموع صواريخه الـ ٤٧٣ وان يبقي فقط على قاذفات القنابل (٤٦٥) وفي نفس الوقت تحتفظ دول حلف الناتو بجميع صواريخها وهذا يتيح لها ان تتفوق بنسبة الضعفين في عدد قواعد الصواريخ وبنسبة ثلاثة اضعاف في عدد الصواريخ نفسها . واعتبرت واشنطن اقتراحها السابق باقتراح اخر اسمته "خيار الوسط" ، سمحت بموجبه للاتحاد السوفييتي ان يحتفظ بعدد معين من الصواريخ في اوروبا مقابل نشر نفس العدد من قبل الولايات المتحدة بدون الاخذ بعين الاعتبار عدد الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية وهذا الاقتراح بدوره يبقي تفوق حلف الناتو على دول معاهدة وارسو والاتحاد السوفيتي بنسبة الضعفين .

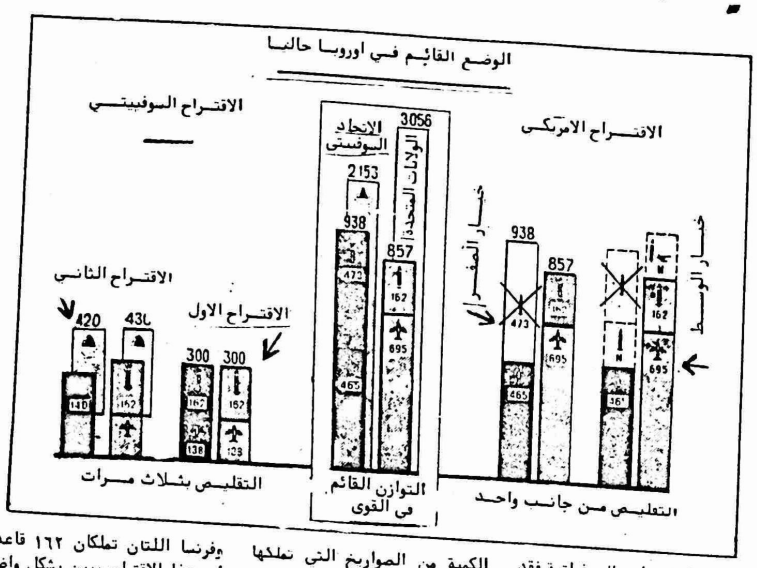

اما المقترحات السوفياتية فقد تضمنت تخفيض قواعد اطلاق الصواريخ بنسبة الثلثين اى الى ٣٠٠ قاعدة اطلاق وهكذا بالنسبة للصواريخ نفسها ، وذهب الاتحاد السوفياتي الى ابعد من ذلك حينما وافق على ان يملك نفس الكمية من الصواريخ التي تملكها كل من بريطانيا وفرنسا ويقدر عددها من (٤٢٠ – ٤٣٠) صاروخا واكتفى الاتحاد السوفياتي بموجب اقتراحاته بأن يحتفظ بـ ١٤٠ قاعدة اطلاق ويمثل هذا العدد اقل مما تملك كل من بريطانيا وفرنسا اللتان تملكان ١٦٢ قاعدة ان هذا الاقتراح يبين بشكل واضح الاساس العادل الذي يمكن ان يكون اساسا صالحا وعادلا لعقد اتفاقية للحد من الاسلحة النووية ، الا ان الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح ايضا .

أين منبع الخطر الأساسي ؟

وجه واحد لأسلحة الموت والدمار ووجهان متضادان لمحاربتها

تشير مختلف الوقائع السياسية الى استمرار الادارة الاميركية بتصعيد خط التوتر والخطر العالميين . فادارة ريغان الحالية سارت على خطى سابقاتها في عدم احترام قرار الكونغرس الاميركي الذي اتخذ قرارا في العام ١٩٦٨ يحظر فيه استعمال الاسلحة النووية وانتاجها بحجة الحفاظ على البيئة (.. ليس اكثر !!) ، حتى جاء دور الكونغرس نفسه الذي تراجع عن هذا القرار، فراح يصادق على الميزانية الهائلة المخصصة لانتاج وتطوير اسلحة الحرب الكيماوية .

وبالرغم من نتائج الابحاث العلمية التي اثبتت الخطر الكامن وراء هذه الاسلحة والذي يهدد حياة البشرية جمعاء ، الا ان البنتاغون الاميركي يواصل ادعاءاته ، بكل صلف ، حول "امن" هذه الاسلحة وعدم تهديدها للسلام العالمي !

أسلحة البنتاغون الكيماوية

تحاول القوى المحبة للسلام والمناهضة للحرب في العالم الحد من استعمال الاسلحة الكيماوية لما تحمله هذه الاسلحة من خطر يهدد بقاء البشرية .

ويشير المراقبون العسكريون الى ان الاسلحة الكيماوية قد ازدادت انتشارا قبل عدة سنوات ، خاصة مع استعدادات الادارة الامريكية لتصنيع المزيد من هذه الاسلحة . وقد ترافقت حملة التصنيع هذه مع حملة مقابلة تتهم الاتحاد السوفياتي بتصنيع هذه المواد الكيماوية ، وان هذه الاسلحة المزعومة قد استخدمت في افغانستان وجنوب شرقي اسيا . وقد اكد هؤلاء المراقبون ان هذه الحملة ترمي لخداع الرأي العام العالمي وتحويل الانظار عن استهتار الادارة الامريكية بالسلم العالمي ، خاصة وانها كانت موجهة ضد الاتحاد السوفياتي وفيتنام ، الا ان التحقيقات التي اجراها فريق التحقيق الذي شكلته الامم المتحدة من عدة خبراء عالميين قد اثبت كذب هذه الادعاءات .

وبالرغم من هذه الحقائق الا ان الادارة الامريكية لم تكف عن اطلاق اكاذيبها وافتراءاتها ، فقد نشرت مؤخرا "احصاءات جديدة" حول هذا "الموضوع" مستندة الى اطلاق الاشاعات ونسبها الى شهود عيان ! وهذه الاشاعات ليس لها اى دليل باثباتها ، وانما هي جزء من الحملة التي تهدف الى التغطية على الجرائم الامريكية .

جاء في تقرير اصدره البروفيسور "ماتاو ميلسون" ان المصاريف المخصصة لهذه التجارب ازدادت من ١٠ ملايين دولار – ٢٠ مليون دولار بين عامي ١٩٦٩ – ١٩٧٦ . وفي عام ١٩٧٩ وصلت هذه الميزانية المحددة الى ١٢٢ مليون دولار وفي عام ١٩٨٠ الى ١٥٧ مليون . وقد كتبت صحيفة (يو . اس . نيوز) ان البنتاغون الامريكي ينفق ١٠٠ مليون دولار على معدات الاسلحة الكيماوية و ٨٥ مليون دولار للابحاث المخصصة لتطويرها .

وفي الوقت نفسه فان وزارة الدفاع الامريكية اعادت تنظيم خدمات الاسلحة الكيماوية للجيش الامريكي في الستينات والسبعينات ففي عام ١٩٦٢ قامت بزيادة وحدات الاسلحة الكيماوية المقاتلة ضمن اطار وحدات الكوماندوز كما تم تزويد الجيش الامريكي بمدافع كيماوية، وقنابل ودبابات لرش المواد الكيماوية بالاضافة الى رؤوس الصواريخ المزودة بالمواد السامة .

فناء عالمي

وقد نشرت مؤسسة ابحاث السلم العالمية في ستوكهولم تقريرا حول هذا الموضوع اكدت فيه ان تركز هذا الاحتياطي موجود في ١١ تجمع للجيش الامريكي وبالتحديد في جزيرة جونستون في المحيط الهادي ، وان هذا الاحتياطي يزيد عن ٤٠٠ الف وحدة اذا تم تحميصه في برميل كبير .

وقد اكد عدد كبير من علماء العالم ان هذه الاسلحة اذا ما استعملت فانها تهدد البشرية وحتى كل ما هو كائن حي .

وقد بذل البروفيسور ميلسون وعدد من العلماء الامريكيين جهدا كبيرا في عام ١٩٨٠ من اجل اقناع الادارة الامريكية بضرورة التعقل وعدم انتاج وتطوير الاسلحة الكيماوية، واكد في تلك الفترة على ان انتاج هذه الاسلحة سيكلف ٧ بلايين دولار، وسيزيد من الصعوبات امام التوصل الى اتفاقية عالمية . بحظر استعمال هذه الاسلحة المدمرة .

ويلاحظ المراقبون العسكريون بان الادارة الامريكية ما زالت مستمرة في اطلاق اكاذيبها وادعاءاتها ، فهي تؤكد على ان استعمال هذه الاسلحة سيكون تكتيكيا، كما تدعي بان هذه الاسلحة محدودة المدى تماما كادعاءاتها بالنسبة للاسلحة النووية .

وامعانا في السياسة العدائية الاميركية، فان قادة البنتاغون يبحثون امكانية استخدام هذه الاسلحة قرب الحدود السوفياتية وقد اشارت تقارير وزارة الدفاع الاميركية عن وجود خطة لزيادة الذخيرة الكيماوية الى خمسة ملايين وحدة، وهذا يعني مضاعفتها، وكذلك الحال بالنسبة لاوروبا، فقد وضع البنتاغون خطة لزيادة هذه الاسلحة في المانيا الغربية، وايطاليا وبريطانيا .

وقد اشار البروفيسور ميلسون وروبنسون في ابحاثهما الى ان هذه الاسلحة لا تؤثر على الجيوش المدربة على الدفاع ضدها ولكنها في الوقت نفسه تؤثر على ارواح المدنيين في اوروبا . واشارا في تقديراتهما العلمية الى ان استخدام هذه الاسلحة سيؤدي لقتل المدنيين المتواجدين بمسافة عشرين كيلومترا من مكان الانفجار والتاثير بشكل مباشر على المتواجدين في مدى الاربعين كيلومترا من مكان وقوع هذا الانفجار . وهذا يعني ان هذه الاسلحة ستبيد الملايين من الاوروبيين انفسهم .

واكبر دليل على الخطر الحقيقي لهذه الاسلحة هو استخدامها في فيتنام والذي اودى بحياة مليوني شخص من الشعب الفيتنامي وحتى عشرات الالاف من الجيش الامريكي .

وكعادة نهج الامبريالية الامريكية في عدم الاصغاء للاطروحات التي تؤمن السلم العالمي فقد رفضت جميع الاصوات التي تنادي بالسلم العالمي وعلى العكس فقد استمرت في بناء المزيد من المصانع الكيماوية وحتى ان اعضاء من الكونغرس – كما اشارت مجلة النيويورك تايمز – قد استعدوا لتخصيص ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ لعملية بناء المصانع الكيماوية ، وفي شهر اذار من ١٩٨١ طلبت الادارة الامريكية بتخصيص هذا المبلغ لبناء المصانع والتي من المتوقع ان يكون قد انتهى بناؤها في العام الماضي .

وفي ظل وجود الادارة الحالية فقد خصص ٢٦٢ مليون دولار للانتاج في عام ١٩٨١ واضيف اليها ٥٢٢ دولار في عام ١٩٨٢ اما في العام ١٩٨٣ فقد خصصت الادارة الامريكية ٨١٠ مليون دولار لتجميل الوجه البشع لاسلحة الدمار والموت .

وعلى صعيد آخر تواصل الدول الاشتراكية نضالها لمنع انتشار هذه الاسلحة ومن اجل تامين السلم العالمي، ويبرز هذا جليا في قرارات المؤتمرات العالمية لهذه الدول وايضا في قرارات الحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمراته ٢٤، ٢٥ ، ٢٦ . وهذا يثبت اهتمام هذه الدول بالسلم والاستقرار العالمي وعدم اتباعها لاسلوب الحرب المجنونة الذي تتبعه الادارة الامريكية .